

الجمهورية الثالثة في مصر
وحتىمة الموجه الثورية الثالثة

(1)

من الديمقراطية إلى العسكرية



تقدير موقف

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 2014 /6/14

فاز المشير عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع السابق) بالانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت بتاريخ 25/ مايو/ 2014 بأغلبية "ساحقة" كما كان متوقعاً على منافسه الأوحـد زعيم التيار الشعبي حمدين صباحي¹، وهذا الفوز تكون مصر قد دخلت عهد الجمهورية الثالثة خلال أقل من عامين من عمر الجمهورية الثانية التي شهدت عدة انتكاسات سياسية حادة في المسار الدستوري والديمقراطي. وقد أفضت هذه الانتكاسات وما رافقها من ترميمات شكلية في الصورة الديمقراطية إلى وصول القيادات العسكرية إلى سدة الحكم.

تحيلنا حراجة المرحلة الحالية والقادمة في مصر -بعد الانتخابات- إلى مراجعة وتحليل عدة معطيات ووقائع تفيدنا في استشراف طبيعة وشكل نظام الحكم لهذه الجمهورية، والذي بدأ بالارتسام منذ لحظة قيام المؤسسة العسكرية بعزل الرئيس محمد مرسي (الموقوف حالياً)، وتصديرها المشهد الدولي في مصر حتى الآن.

مسيرة المشهد

تحت ضغوط مظاهرات حاشدة في القاهرة والمدن الرئيسة والبلدات الصغيرة، أُجبر الرئيس مبارك على التنحي بشخصه عن الحكم للحفاظ ما أمكن على منظومة الحكم. وتسلم الجيش السلطة بكل سرور، فقد كان متوجساً من فكرة خلافة نجل مبارك، فهدرت الأصوات المصرية جمعاء للجيش مشيدةً بدوره الرائد وانحيازه إلى الثورة ضد نظام مبارك الاستبدادي. غير أنه خلال أقل من عام خرجت المظاهرات في مصر لتنادي بإسقاط حكم العسكر وذلك نتيجة لـ:

- الإخفاقات السياسية والاقتصادية، وعدم حسن إدارة المرحلة الانتقالية، ووقوع عدد من الأحداث الدامية كأحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء وغيرها.
- عدم تنظيم انتخابات وتسليم السلطة لرئيس مدني.
- اتسام تلك المرحلة بإعادة آليات حكم مبارك مرة أخرى، وعدم التغيير في السياسات التي لم تتسق وتنسجم مع مطالب الثورة في التغيير والعيش الكريم.
- الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المشير طنطاوي آنذاك، حيث اعتبرته القوى الثورية تكريساً لوجود المجلس العسكري.

وتحت الضغط الشعبي وخصوصية تلك المرحلة (الحالة الثورية البكر) تم تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب فاز بنتيجة التصويت على 12 مرشحاً، وتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية خلال الأشهر الأربعة الأولى من حكم مرسي رافضةً حينذاك على لسان وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي حذر القوى السياسية من أن عودة

¹ - نتيجة الانتخابات الرئاسية الإجمالية النهائية هي: عبد الفتاح السيسي: 24,143,447 صوتاً بنسبة 96.6%. حمدين صباحي: 844,915 صوتاً بنسبة 3.4%.

المصدر: <http://www.masreat.com/?p=63205>

الجيش ستعيد البلاد أكثر من 40 عامًا إلى الوراء، وشدد على ضرورة التركيز على الانتخابات لكونها أداة للتغيير السياسي، معتبراً أن انقلاب الجيش على رئيس منتخب أمر مستبعد على حد قوله.

ونتيجةً لتسارع الخلافات السياسية بين المعارضة والموالاة، جاءت نداءات حملة "تمرد" التي جمعت (وفقاً لما أعلنته) قرابة 22 مليون صوت مطالبةً بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وداعيةً الشعب المصري للنزول إلى الميادين لتفوض الجيش في إدارة الحياة السياسية من جديد². ثم اجتاحت البلاد فوضى مجتمعية زاد في تكريسها رسائل القنوات الإعلامية، وعجز اقتصادي، وخلافات قضائية، ومهد كل ذلك إلى قيام المؤسسة العسكرية باقتناص الفرصة وعزل واعتقال الرئيس محمد مرسي، وطرح خريطة طريق للمرحلة الانتقالية، تلاها صعود السيسي الذي لُقّب في تلك الفترة بـ (الجنرال الحديدي) بطريقة دراماتيكية ليتصدر الزعامة المجتمعية والسياسية في مصر حتى وصوله إلى رئاسة مصر، ليصبح الرئيس العسكري الرابع بعد عبد الناصر والسادات ومبارك.

أسباب وآليات العودة

فيما يلي عدة مؤشرات تتداخل فيها العوامل المحلية والدولية التي تعيد مصر مرة أخرى إلى قمقم الحكم الفردي المدعوم عسكرياً، الأمر الذي يحقق المصالح الدولية المترتبة بنجاح الربيع العربي:

- تسلم إحدى أهم القوى في الحركات الإسلامية السياسية زمام السلطة من حيث هي نتاج لربيع مصري، والحكم في بلد محوري وأساسي في المعادلات الإقليمية والدولية، وبخاصة بعد قيام الرئيس مرسي آنذاك بعدة خطوات عززت هواجس إقليمية ودولية فيما يخص طبيعة وشكل نظام الحكم في مصر وانعكاساته إقليمياً ودولياً، فقد أفرزت صناديق الانتخابات الرئاسية رئيساً ينتهي إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تربطها علاقة متوجسة مع المؤسسة العسكرية والأمنية طوال 62 عاماً من الحكم العسكري، فضلاً عن صراعها معه بسبب رغبة الإسلاميين بعد فوزهم بالرئاسة والبرلمان في إقصاء العسكر عن العمل السياسي، وتقليص مصالح ونفوذ ومشاريع الجيش الاقتصادية الخاصة والتفرغ لدورهم في حماية الحدود.

- لم يفهم من قرارات الرئيس محمد مرسي من قبل حلفاء الفكر العسكري المصري إلا محاولة لأخونة الدولة وبروز قوى الحركات الإسلامية السياسية التي تشكل خطراً استراتيجياً على هؤلاء الحلفاء.

1. ففي 12/آب/2012 أصدر قراراً بإحالة الفريق سامي عنان والمشير حسين الطنطاوي للتقاعد، والذي تم النظر إليه على أنه فعل تحجيمي لوظيفة الجيش التاريخية.

2. إصدار الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً مثيراً للجدل في 22/نوفمبر/2012، جعل المعارضة بكل أنواعها تنخرط فيما يطلق عليه جبهة الإنقاذ الوطني لمواجهة ما اعتبروه الاستئثار الإخواني في مفاصل الحكم في الدولة.

² - وفي هذا الصدد أكد المستشار أحمد سلام المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل أن التوكيلات الرسمية المسجلة لدى مصلحة الشهر العقاري والمطالبة بعودة الجيش لإدارة البلاد لا تتجاوز الـ 800 توكيل.

3. رفض الرئيس لدعوة الحوار الصادرة من وزارة الدفاع بين الرئاسة والمعارضة قبل الاقتراع على مسودة الدستور لإحداث التوافق.

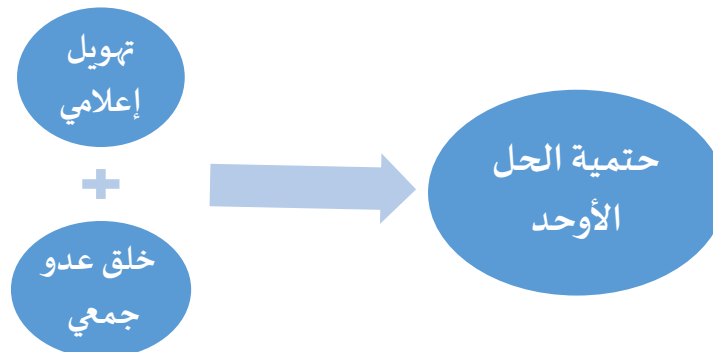
4. طرُح الرئيس مرسى لمبادرة لاحتواء الغضب الشعبي من خلال التمسك بالمسار الدستوري والاحتكام إلى صناديق الانتخابات البرلمانية المبكرة، أمرٌ اعتبرته المؤسسة العسكرية تأكيداً جلياً على إبعادها عن الساحة السياسية، ومن ثم تحجيم لدورها السياسي المعهود.

إلا أن الردّ السريع لهذه المبادرة أتى في 3/ تموز/ 2013 حين قام وزير الدفاع وبمعاونة قائد الحرس الجمهوري ومساعديه باعتقال الرئيس وطرح خريطة طريق لمرحلة انتقالية. وأخيراً أتى إعلان الرئيس المؤقت عدلي منصور تعديل خريطة الطريق وتقديم انتخابات الرئاسة على البرلمانية، ثم ترقية السيسي إلى رتبة مشير، وتفويض المجلس العسكري له لقبول الترشح للرئاسة، ليؤكد أن الهدف كان واضحاً منذ حراك 30 يونيو ألا وهو عودة عسكرية رئاسة الجمهورية.

- العلاقة السياسية التحالفية للرئاسة مع المحور القطري التركي في المنطقة، وما ستركه من تداعيات على فعالية بعض القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ما يعنيه هذا التحالف وعلى المدى الاستراتيجي من زيادة فاعلية بعض الحركات الإسلامية وتغلغلها في الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى في الساحات الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال لا الحصر هاجمت المعارضة وأمعنت في النقد للامتياز الممنوح لدولة قطر بإنشاء منطقة صناعية في السويس والاستثمار في مشروع القناة.
- شكّل الواقع السياسي وتداعيات الربيع العربي تهديداً لاستراتيجيات الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي، ما دفعها إلى إعادة المشهد السياسي العربي إلى ما قبل الثورات، حيث كانت هذه الأنظمة تشكل توازناً في المعادلة الإقليمية التي جرى عليها توافق من اللاعبين الدوليين الكبار لضمان عدم حدوث اختلالات اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر في ترتيب البنية السياسية الداخلية.

استراتيجية استلام السلطة

كانت شبه الأمية في الثقافة السياسية للمجتمع عاملاً مشجعاً ومساعداً لطرح استراتيجية مبسطة لاسترداد الحكم، حيث يكفي نشر ادعاءات ودعايات سياسية لتشكل مناخاً تمهيدياً لفرض أجندة بديلة وجعلها أمراً واقعاً.



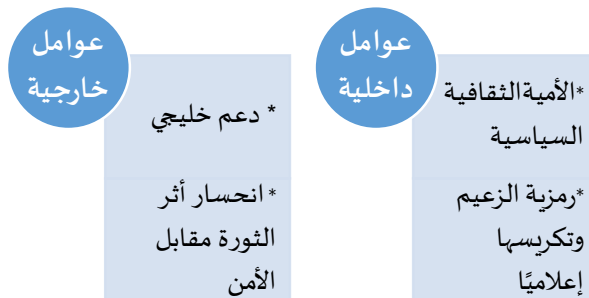
وفي المشهد المصري كان لا بدّ، ومن منظور ثلاثي عسكري-إقليمي-دولي، من إعادة الدور والوظيفة السياسية إلى المؤسسة العسكرية، وبصيغة ناصرية جديدة تركز على تمجيد صورة الزعيم الأوحّد الذي يتصدى للمؤامرة الخارجية وأدواتها الداخلية.

وظهرت ملامح هذه الاستراتيجية منذ الإفراقات الأولى للممارسة الديمقراطية بعد الثورة وفق معادلة بسيطة تقوم على تبنيّ مقولتين: (1): كثرة الخلافات السياسية ستؤدي إلى الفوضى وفقدان الأمان؛ (2) وإدخال فكرة الإرهاب في الأدبيات السياسية والإعلامية. ويفضي هذا التبنيّ إلى بروز فكرة أن الجيش هو الضمان الأوحّد. وتحتاج هذه الخطة إلى تبرير ودعاية إعلامية تجعل من هذا الهدف مطلباً جماهيرياً، وتعدّ البيئة الإعلامية المصرية بيئةً مهيأةً لتمرير ودعم هذا السلوك.

الطريق إلى الحكم

كان طريق الوصول إلى السلطة متدرّجاً فبدأ وكأنه سياق طبيعي ومطلب موضوعي؛ حيث أدرك القادة العسكريون وحلفاؤهم الإقليميون أن الانطلاق ينبغي أن يكون من ادعاء الحياد عبر أفعال سياسية ترفض السلطة وتدعو إلى الحوار وتجاوز الخلافات، ثم تسهم في مرحلة لاحقة في إحداث تغيير واضح في المشهد العام والفاعلين السياسيين فيه، عبر تطبيق قطيعة تامة مع الإخوان المسلمين وتجريدهم من صفة المواطنة ووضعهم ضمن قوائم الإرهاب مستعينين بأدوات أمنية وقضائية لقمع أي احتجاج بذريعة أن أمن مصر فوق الجميع، وأنه ستفضي المرحلتان السابقتان إلى تحول مطلب الاستقرار والأمن إلى ضرورة التخلّص من مثبيري الفتن والفتن والقتل، وإن كان الثمن تحييد الممارسة الديمقراطية عن الأفعال السياسية والاجتماعية، ويعمل بالتوازي على تهينة المناخ الاجتماعي والسياسي لجعل المقاربات الثورية تتحدد ضمن إطارين: مؤيد للأمن أو مؤيد للإرهاب، وسيرافق ذلك تأييد شعبي وإعلامي لدور المؤسسة العسكرية وقيادتها، مما يجعل فكرة أن القائد العسكري المنقذ يجب أن يكون رئيساً للبلاد، فكرةً شرعية.

وهكذا ساهمت عدة عوامل في الوصول إلى الغاية النهائية:



وعقب عزل الرئيس محمد مرسي من السلطة بناءً على "تفويض شعبي" كان شعار المؤسسة العسكرية مراراً وتكراراً عدم التدخل في الشؤون السياسية؛ بمعنى الاستئثار والاستفراد، وهذا ما أكده السيسي بعدم رغبته في الترشح للرئاسة. وفي

إثر خروج مظاهرات "متوقعة" مطالبة بعودة الشرعية ورافضة للانقلاب العسكري، تدخل الجيش في مواجهة هذه المظاهرات من مبدأ الرفض التام لأي حركة احتجاجية ضد فعل العزل. ولأجل ذلك دعم تحالفاته مع رموز الدولة العميقة (شرطة - قضاء - رجال أعمال - بيروقراطية - حزب وطني)، ليتسنى له إقصاء الإخوان المسلمين (التيار الإسلامي الأكبر) من المشهد السياسي وحتى المجتمعي، مستفيداً من المؤسسة الأزهرية وحزب النور في تدعيم ذلك.

وكان أخيراً قيام القضاء المصري بتبني نهج القيادة العسكرية وإصرارها على دخول أروقة المسارات السياسية يعكس مدى أهمية تأثير القضاء المصري في قوننة عودة العسكر إلى الحكم وإجهاض التجربة الديمقراطية، وما مشاركة مجلس القضاء الأعلى في الاجتماع الذي أعلن فيه السيسي بيان الإطاحة بالرئيس محمد مرسي إلا مباركة قضائية لهذا الخيار السياسي، وتمت لاحقاً إزاحة بعض القضاة من رموز حركة (قضاة من أجل مصر) التي تتمسك بالدستور وما أفرزته الممارسة الديمقراطية، حتى إنه لم يتم فتح تحقيق في مقتل المتظاهرين وفقاً لتقرير منظمة حقوق الإنسان الصادر في 2/نوفمبر/2013، فقد تم قتل 1300 شخص ولم تعلن السلطات المصرية عن إجراء أي تحقيقات في مقتل هؤلاء المتظاهرين في 6/أكتوبر/2013³.

إن نجاح الجيش في الالتفاف على المسيرة الديمقراطية ليعكس وبألم عدم تعمق الوعي الديمقراطي في البيئة العربية وإمكانية استغلال الطامعين لحركة الشارع العفوية. وسيتناول القسم الثاني من هذه الورقة التداعيات السياسية لهذه التغيرات في بلد محوري كمصر.

³ - وليد شرابي، عدالة منحازة: دعم انقلاب السيسي وضرب خصومه، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201447102295409.htm>